تدعيم الجماعات الاقليمية للاستثمار المحلي بين الموجود والمنشود

Strengthening regional groups for local investment between the existing and the desired

ابراهيم بوعمرة[1]

[1] جامعة سوسة، تونس، ibrahim.bouamra@FDSEPS.u-sousse.tn

تاريخ الاستلام: 2022/04/01 تاريخ القبول: 2022/07/17 تاريخ النشر: 2022/09/15

ملخص:

تملك الجماعات الإقليمية الكثير من الآليات التي تسمح لها بأن تكون فاعلا وداعما حقيقيا في التنمية الاقتصادية، غير أن هذا الدعم لن يكون ناجحا وذو فعالية إن لم تستغل الجماعات الإقليمية كل منفذ يعطيها صلاحيات تستغلها في دعم الاستثمارات المحلية المقامة على إقليمها وفقا ما يخدم مصالحها ويساعدها على تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، كون أن الجماعات الإقليمية تتميز عن غيرها من الهيئات العمومية الأخرى بأنها تدير المجتمع المحلي بالمساهمة مع الدولة وتحت وصايتها في نظام لامركزي، كونها وحدة قاعدية للدولة.

وعليه فإن هدف هذه الورقة البحثية هو تسليط الضوء على المفاهيم والأفكار المتعلقة بالاستثمار المحلي وسبل دعمه، وصلاحيات الوالي في تجسيد العملية الاستثمارية، من خلال الإشراف على القوانين والتنظيمات المتعلقة بعملية الاستثمار بصفته ممثلا للدولة، وما يتبعه من اشراف على المجالس المنتخبة المحلية بصفته ممثلا للولاية، حيث تم التوصل إلى جملة نتائج تتلخص في أن التنمية المحلية عامة والاستثمار المحلي خاصة من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الجزائر، ويظهر ذلك من خلال ترسانة القوانين المرصودة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم.

كلمات مفتاحية: الجماعات الإقليمية؛ البلدية؛ الولاية؛ الإستثمار المحلي؛ التنمية المحلية؛ التنمية الإقتصادية.

Abstract:

Regional groups have many mechanisms that allow them to be a real actor and supporter in economic development, but this support will not be successful and effective if the regional groups do not use every outlet that gives them powers to use in support of local investments built on their territory according to what serves their interests and helps them to Achieving the desired sustainable development, given that regional groups are distinguished from other public bodies in that they manage the local community by contributing with the state and under its tutelage in a decentralized system, being a basic unit of the state.

Accordingly, the goal of this research paper is to shed light on the concepts and ideas related to local investment and ways to support it, and the powers of the governor in embodying the investment process, by supervising the laws and regulations related to the investment process as a representative of the state, and the subsequent supervision of the local elected councils as a representative of the state. A number of results have been reached, which are summed up in the fact that local development in general and local investment in particular are among the main goals that Algeria seeks, and this appears through the arsenal of laws monitored since independence until today.

Keywords: Regional Groups; The Municipality ;The State; Domestic Investment; Local Development; Economical Development.

المؤلف المرسل: ابراهيم بوعمرة.

1. مقدمة:

يعد موضوع الاستثمار من بين مواضيع الساعة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، باعتباره جوهرة التنمية الاقتصادية ومفتاح الخلاص من الأزمات نتيجة التغيرات التي يمكن أن يحدثها في البنية الاقتصادية، لذا كان لزاما على الجزائر كغيرها من الدول زيادة الاستثمارات واستقطاب المزيد من رأس المال الوطني والأجنبي.

وفي سبيل ذلك عملت على القيام بمجموعة من الإصلاحات وتحسين الأنظمة الإدارية بغية التنويع في الاقتصاد و الاهتمام بمختلف المشاريع الاستثمارية خاصة المحلية منها، والتي من شأنها خلق اقتصاد محمي قوي، حيث وفي سبيل ذلك مرت الجزائر بمراحل عدة نتيجة التوجه الإيديولوجي المتبع فيها بصفة عامة على مختلف القوانين، وبصفة خاصة على القوانين المتعلقة بالاستثمار المحلي، وحتى تتمكن الجماعات الإقليمية من بلوغ أهدافها الرامية إلى تدعيم الاستثمارات المحلية التي تقام على إقليمها، وجب على السلطة المركزية وضع آليات فاعلة وناجعة يمكن من خلالها إن تمارس الجماعات الإقليمية هذه الضرورة الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على جوب امتلاكها لآليات ترقى إلى التطلعات المحلية والوطنية على حد السواء، من حيث الدعم المادي أو التشريعات المنظمة المرصودة لهذا الغرض.

وفي سبيل تحقيق ذلك أصدر المشرع الجزائري قانون تطوير الاستثمار رقم 01-03 معالجا ومستدركا للعيوب التي إعترت المرسوم التشريعي رقم 39-12 المتعلق بتطوير وترقية الاستثمار، حيث إرتأى بأنه ليس بكافي لوحده لأن يؤطر تلك الآليات ولا يمكن جمعها فيه مرة واحدة، لذا فإنه سعى منذ صدوره إلى تدعيمه بعدة قوانين أخرى تسعى في مجملها إلى تكميلته من حيث الهدف بشكل مباشر أو غير مباشر.

ومنه فإن **إشكالية** هذه الورقة البحثية تتلخص في تساؤل جوهري مفاده:

ما مدى مساهمة الآليات القانونية الخاصة الموضوعة من طرف المشرع الجزائري في دعم الجماعات الاقليمية للدفع بالإستثمار المحلي ؟

متحرين من خلالها تحقيق جملة **أهداف** تتلخص في مجملها في تسليط الضوء على المفاهيم والأفكار المتعلقة بالاستثمار المحلي وسبل دعمه، وصلاحيات الوالي في تجسيد العملية الاستثمارية، من خلال الإشراف على القوانين والتنظيمات المتعلقة بعملية الاستثمار بصفته ممثلا للدولة، وما يتبعه من اشراف على المجالس المنتخبة المحلية بصفته ممثلا للولاية.

وقد اتبعنا في سبيل ذلك **مقاربة منهجية** تعتمد على التحليل للنصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع، متبعين **التقسيم** الثنائي بالتطرق إلى عمل الجماعات الإقليمية على جذب الإستثمار كآلية لدعم الاستثمار المحلي (المبحث الأول)، ثم التطرق الى دور لجماعات الاقليمية في دعم توسيع وتطوير الاستثمار المحلي (المبحث الثاني).

2. المبحث الأول: جذب الاستثمارات كآداة لتدعيم الإستثمار المحلي

لعل من بين المراحل الأكثر أهمية وأصعبها على الاطلاق إقناع الرأسمال الاستثماري بإقامة مشاريع استثمارية في الإقليم أو في أي نشاط اقتصادي معين، لذلك فإن جذب الاستثمارات يعد في حد ذاته غاية ونفس الوقت أداة لتدعيم الاستثمارات المحلية كون أن وجود الاستثمار واستقراره ونجاحه، هو عامل مساعد على جذب استثمارات أخرى للإقليم، وهو أيضا يمثل إغراء للآخرين للولوج في نفس النشاط أو للاستفادة من المناخ الاستثماري الذي أدى إلى إنجاح ذلك الاستثمار، وقد لا يكون ذلك الاستثمار بالضرورة للخواص، فقد يكون تابعا للجماعة الإقليمية أو عدة جماعات إقليمية مشتركة بينها. (مزياني، 2009، الصفحة 58).

حيث سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى عوامل جذب الاستثمارات إلى الإقليم وأهميتها (المطلب الأول)، ومن خلاله إلى استمرار واستقرار الاستثمارات كعاملين لتدعيم الاستثمار المحلي.

1.2 المطلب الأول: عوامل جذب الاستثمارات إلى الإقليم وأهميتها:

هناك عدة تشريعات تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي بشكل عام، حيث تتنوع أشكالها وأساليبها حسب الأغراض والأهداف والإيديولوجيات التي تتبعها الدولة الناضمة لها، ولكن غالبا ما تكون فكرة جذب الاستثمار هي العمود الذي يقف عليه أي قانون استثمار، فالاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا هو عبارة عن اقتناع المستثمر بالفكرة أولا، و من ثمة نقل تلك الفكرة وتجسيدها على أرض الواقع، وعليه فلولا وجود عوامل تساعد على التفكير في الاستثمار في الإقليم وفي نشاط معين تحديدا، لما كان هناك استثمار، وما يهمنا في هذه الجزئية من البحث هو عوامل جذب الاستثمار التي تدخل ضمن صلاحيات الجماعات الإقليمية واختصاصاتها.

1.1.2 الفرع الأول: عوامل جذب الاستثمارات إلى الإقليم:

إن أهم عوامل جذب الاستثمارات التي توفرها الدولة بشكل عام، والتي جاء بها قانون تطوير الاستثمار **01-03** هو تقديم الضمانات والحوافز للمستثمرين، غير أن الجماعات الإقليمية ليس لها صلاحيات التشريع حتى تقوم بإصدار تشريعات أو تعليمات خاصة بها لتقديم ضمانات أو حوافز تتوافق مع مصالحها، ولكن في نفس الوقت يمكن لها أن تستغل بعض العوامل الأخرى التي تدخل ضمن صلاحياتها وتجعمها كضمانات إضافية وحوافز خاصة بها تميزها عن غيرها، ومن أهم هذه العوامل: (عبد اللطيف، 2002، الصفحة 20)

– **العامل الاقتصادي** : ويتمثل في مدى إمكانيات الهياكل القاعدية الاقتصادية والسمعة الاقتصادية للإقليم، وأيضا العوامل الاقتصادية الأخرى مثل توفر المواد الأولية، والبرامج الاقتصادية والتي تتبناها المجالس الشعبية قبل الانتخابات وبعدها، ومدى حرص الإدارة المحلية إلى توجيه تدعيم النشاطات الاقتصادية.

– **العامل الاجتماعي** : ويدخل ضمنه حالة التنمية الاجتماعية والتي تهدف في الدرجة الأولى إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع في الإقليم، أي مدى الاستقرار والسلم الاجتماعي ونسبة الوعي في المجتمع المحلي وعدد سكان الإقليم وما هي مختلف الشرائح المكونة له.

– **العامل السياسي والأمني**: إن توفر الأمن يعد أحد أهم الاعتبارات التي تأخذ في الحسبان عند المستثمرين لذلك يجب أن يتميزالإقليم عن بقية الأقاليم بإرتفاع نسبة أمنه، حيث أنه وفي سبيل إضفاء أكثر أمن واستقرار لطمئنة المستثمرين يمكن للوالي بالإضافة إلىالجهات المختصة أن يستغل سلطته في هذا المجال من خلال إشرافه على الخطة الأمنية في الإقليم.

– **العامل الجغرافي**: فالموقع الاستراتيجي يكون أكثر جذبا للاستثمارات وتختلف أهمية الموقع حسب القطاع المستهدف للاستثمار بين: فلاحي، سياحي، صناعي، علاوة على أن الحوافز قد تكون في منطقة جغرافية أكبر من منطقة جغرافية أخرى، مثل الجنوب والشمال في الجزائر، حيث تبرز أهمية العامل الجغرافي في استغلال الموارد المحمية و تسخيرها في جذب الاستثمارات للإقليم، مثلا ولاية تمنراست تستغل الاستثمارات الصحراوية ، ولاية بجاية تستغل الاستثمارات البحرية، ولاية برج بوعريريج تستغل الاستثمارات الغابية، ولايتي تبسة وخنشلة تستغل الاستثمارات الفلاحية وهكذا. (عزيزي، 2008، الصفحة 46).

2.1.2 الفرع الثاني: أهمية جذب الاستثمارات في تدعيم الاستثمارات المحلية:

يعرف المناخ الاستثماري بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية، والتي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار، ويعتبر هذا المناخ من أهم ما يجذب أو يطرد الاستثمارات، لذلك تسعى الدولة والجماعات الإقليمية على حد السواء إلى تهيئته وتحسينه بشكل مستمر، وأحد أهم الركائز التي تعتمد عليها الجهات المختصة في تقييم ذلك المناخ، هو نجاحه في جذب عدد كبير من الاستثمارات كما ونوعا، فجذب الاستثمار بالأساس هو تحقيق غاية ووسيلة في نفس الوقت.

فكونه لتحقيق غاية لا يستحق الشرح والتفصيل، فإن أهمية جذب الاستثمار كوسيلة أو أداة في تدعيم الاستثمار تحتاج إلى أن نفسرها في عدة نقاط أهمها: (سيد، 2004، الصفحة 55).

– **عامل تشجيع الاستثمارات الأخرى:** إن وجود استثمار وتجسيده على أرض الإقليم ونجاحه هو عامل تشجيع وجذب لمزيد من الاستثمارات الأخرى، فهو في حد ذاته ضمان للنجاح وحافز للاستفادة من عوامل نجاحه في الإقليم، فرأس المال جبان ويحتاج دائما إلى تشجيع، فكلما زادت الاستثمارات في الإقليم زادت العوائد الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى تزيد نسبة توقع جذب الاستثمارات أخرى.

– **مؤشر محمي لتقييم المناخ للاستثمار المحمي:** فمن خلال هذا المؤشر يمكن إعادة بناء المناخ الاستثماري وفق نسبة جذبه أو لطرده الاستثمارات المحلية، وأيضا هو دعوة للوقاية من ظهور عيوب على العوامل الجاذبة، وهو ما يستدعي تعديل وتغيير الأسباب التي تكون عائقا لاستقطاب الاستثمارات على المستوى المحلي (عزيزي، 2008، الصفحة 54).

2.2 المطلب الثاني: استمرار واستقرار الاستثمارت كعاملين لتدعيم الاستثمار المحلي:

لا يعد جذب الاستثمار وحده داعما للاستثمارات المحلية، فاستمرارها واستقرارها على أرض الإقليم يعد هاجسا أكبر للجماعات الإقليمية، لذلك فهي ما فتئت تسعى بكل ما توفر لها من إمكانيات لرفع التحدي لاستمرار الاستثمار في إقليمها، وهذا التحدي لا يمكن تجاوزه بالاعتماد على الجماعات الإقليمية فقط، بل يجب المشاركة فيه من جميع الفاعلين ومن كل من له علاقة بالاستثمار من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني، ولعل أهم طرق دعم استمرار الاستثمار المحلي في الإقليم:

1.2.2 الفرع الأول: الضمانات والحوافز المحلية:

حيث يمكن أن نجملها في عدة نقاط أهمها:

- ✓ المساواة وعدم التمييز وضمان نفس التعامل اتجاه كل المستثمرين، خاصة بين القطاع العام والخاص.

الصرامة في حماية المستثمرين وممتلكاتهم خاصة في أوقات الاضطرابات الاجتماعية، وحمايتهم من أي ممارسة قد تؤثر على استثمارتهم، وهذا عملا بأحكام المواد 116 و117 و118 من القانون 12-07 المؤرخ في 2012/02/21، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 ، الصادرة بتاريخ 2012/02/29.

- ✓ ضمان منح الأولوية في الامتيازات للمستثمرين المحميين فيما يسمح به القانون.
- ✓ ضمان ممارسة أقصى درجات الشفافية وحق الوصل للمعلومات والاستفادة من المعلومات التي قد تنجح استثماراتهم أو تقييمهم الخسارة في إطار يتضمن المنافسة الشريفة.
- ✓ عدم التراجع عن الحوافز المعطاة في إطار صلاحيات الجماعات الإقليمية وعدم استعمال ميزات السلطة العامة إلا في الحدود الصفية في حالة كانت تستعمل ضد مصالح المستثمرين.
- ✓ الوقاية ومكافحة الفساد الإداري والحفاظ على سمعة حسنة والترويج لها في التعامل مع المستثمرين.
- ✓ الدعم المعنوي للمستثمري بتحفيزهم على إعطاء أكبر قدر من المشاركة في التنمية المحمية.

2.2.2 الفرع الثاني: دور الإعلام الجواري في دعم الاستثمار المحلي:

عرفه المشرع الجزائري من خلال المادة 03 من القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 2012/01/12، المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، الصادرة بتاريخ 2012/01/14 " **يقصد بأنشطة الإعلام في مفهوم هذا القانون العضوي، كل نشر أو بث لوقائع أحداث أو رسائل أو لآراء أو أفكار أو معارف، عبر أية وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو إلكترونية وتكون موجهة للجميور أو لفئة منه**".

أما الإعلام الجواري فهو الذي يستهدف نطاق محلي محدود، ويتناول قضايا معينة تهم الإقليم، وهو يمثل انتعاشا واقعيا لثقافة ذلك المجتمع المحلي، مستهدفا خدمة احتياجات سكانه محققا تفاعلهم ومشاركتهم (سيد، 2004، الصفحة 62).

وطبقا لقانون الاعلام رقم 12-05 لاسيما المادة 04 منه يمكن للجماعات الإقليمية أن تقيم وسائلا للإعلام، وبالتالي استغلال هذه الأداة في مجال التنمية المحلية وعلى جميع الأصعدة، والتي تعد التنمية الاقتصادية أهمها، خاصة أنه في ظل التطور التكنولوجي أصبحت وسائل الإعلام ليست بالأمر الصعب المنال ولا بالمكلفة، فيمكن بوسائل بسيطة إنشاء إذاعات صغيرة تبث على الانترنت مثلا، ويمكن للأحزاب والجماعات أن تشارك في هذه العملية أيضا. (سفير، 2022، الصفحة 255).

3.2.2 الفرع الثالث: إشراك المجتمع المدني في دعم الاستثمارات المحمية:

المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة وهذه التنظيمات تنشأ لتحقيق مصالح عامة، كما تنشأ لتقديم المساعدات أو الخدمات الاجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، إضافة إلى دورها في خلق ثقافة المبادرة الذاتية، أي ثقافة بناء المؤسسات والتأكيد على إرادة المواطنين.

فاشراك المجتمع المدني في الإدارة المحلية سيؤدي حتما إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ويرسخ مبدأ التضامن والتفاعل واذكاء روح المواطنة، والعمل بجدية من أجل المصلحة العامة، خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه المشاركة ستنعكس إيجابا على المناخ الاستثماري ويشجع ويحفز آخرين لدخوله سواء من الإقليم أو من خارجه، خاصة في مجالات معينة مثل السياحة والفلاحة (منصوري، 2006، الصفحة 85).

ولقد اهتم المشرع بأهمية المجتمع المدني وقيمة مشاركته في التنمية المحلية، وأفرد لها عدة نصوص قانونية تحثها وتسمح لها بالعمل جنبا إلى جنب مع الجماعات الإقليمية وتحت رعايتها وأيضا رقابتها، وذلك في عديد النصوص، بالأخص ما له علاقة بدور مهم للجماعات الإقليمية لترسيخ تلك المشاركة وأهمها:

"يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات و أولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون "، وهذا طبقا للمادة 11 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية.

ويعتبر هذا النص القانوني الأشمل في قانون الولاية لهذا المجال حيث نص قانون الولاية على أنه يساهم المجلس الشعبي الولائي في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه بالتشاور ... والجمعيات التي تنشط في هذا الميدان ويقدم مساعدته ومساهمته في برامج النشاطات الرياضية والثقافية والخاصة بالشباب، وهذا طبقا للمادة 67 من قانون الولاية 12-07.

وتعتبر الجمعيات من أهم الآليات في هذا المجال والتي تنشط داخل المجتمعات المحلية بالأخص، وهي حسب المادة 02 من قانون الجمعيات 12-06 تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدي مدة محددة أو غير محددة، ولقد أعطى المشرع لرئيس المجلس الشعبي البلدي و الوالي حق اعطاء التصاريح للجمعيات المحلية، وفق نص المادة السادسة من نفس القانون.

وقد نصت المادة 13 من قانون البلدية 11-10 على الدور الكبير المناط للجماعات الإقليمية في تجسيد تلك المشاركة حيث نصت على أنه يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير و /أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا والذين من شأنهم تقديم مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم".

4.2.2 الفرع الرابع: الاستقرار السياسي والإداري كداعمين للاستثمار المحلي:

– **الاستقرار السياسي:** يؤثر المناخ السياسي الذي يسود داخل الجماعات الإقليمية الواحدة، في تشكيل المناخ الاستثماري حيث سيؤدي ضعف الاستقرار السياسي إلى تدني الثقة لدى المستثمرين، فعدم وجود توافق بين مختلف الفاعلين السياسيين المكونين للمجالس الشعبية الولائية، والبلدية تزيد من هروب رؤوس الأموال المحلية، ووجود توافق وانسجام بين تلك الأطياف سيؤدي إلى خلق جو إيجابي يسمح باستمرار واستقرار تلك الاستثمارات، ويتأثر المناخ السياسي لأي جماعة إقليمية بعدة عوامل أهمها: (عزيزي، 2008، الصفحة 102).

– مدى الالتزام بتطبيق الديمقراطية داخل الجماعات الإقليمية والعمل بروح الجماعة داخل المجالس الشعبية.

– تواجد منظمات المجتمع المدني ومدى تمتعها بالحس و الوعي السياسي والمشاركة بشكل ديمقراطي في القرارات المحلية.

– مدى تطور وعي ممثلي الأحزاب السياسية ومدى درجة الحرية داخل أحزابهم وممارسة النهج الديمقراطي في مساره وتقديمهم لمصلحة الإقليم(محليا)على مصالح الأحزاب الضيقة، بحيث يجب أن يلتزم الحزب السياسي في إطار نشاطاته باحترام المبادئ والأهداف ومن أهمها: ثوابت الأمة، المحافظة على النظام العام، احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، فالالتزام بهذه المبادئ له انعكاس إيجابي جدا على جذب الاستثمارات بشكل مباشر تارة أو غير مباشر تارة أخرى.

– مدى مشاركة الأحزاب في تكوين وتحضير نخب قادرة على تحمل مسؤوليات عامة واقتراح مترشحين للمجالس الشعبية المحلية والوطنية منهم من ذو الكفاءة العلمية والمهنية والخبرة الاقتصادية، وهذا طبقا للمادة 46 من القانون العضوي رقم 12-04، المؤرخ في 2012/01/12، المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 2012/01/15.

– **الاستقرار في الأوضاع الإدارية:** من أكبر العراقيل التي يواجهها الأشخاص عند الانطلاق في أي مشروع، هو اصطدامهم بما يسمى" البيروقراطية"، وان كانت هذه الكلمة تعني بلغة الإغريق إدارة المكاتب، فهي كلمة تعني عند العامة الفساد الإداري، وهذا الأخير ما هو إلا نتيجة مشاكل إدارية تراكمت فأدت في الأخير إلى عزوف العديد من المستثمرين عن مباشرة استثماراتيم في تلك الجهة أو الرحيل عنها إن كانوا يستثمرون بها.

والأسباب عديدة التي قد تؤدي إلى ذلك الفساد الإداري، ويمكن إيجازها في:

- ✓ البيروقراطية والروتين في الإجراءات.
- ✓ نقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة كعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
- ✓ قلة القيادات الإدارية ذات المهارة اللازمة في إدارة المشاريع الاستثمارية والخبرة في مجال الاستثمار، لذلك فإن اللجنة الدائمة للاستثمار المحلية يجب أن تخضع إلى التدريب لرفع كفاءة وزيادة قدرات أعضائها.
- ✓ عدم وجود أنظمة معلومات متطورة لتسهيل العمل الإداري سيؤدي إلى عدم وجود دقة في البيانات والمعلومات، لذلك وجب مواكبة التكنولوجيا وأيضا إثراء بنك المعلومات المحلية.
- ✓ انعدام التطوير والتحديث في الأجهزة الإدارية مع متطلبات الزمان والمكان وعدم مواكبتها مع حجم توسع الجماعات الإقليمية.

- ✓ قلة المراقبة يؤدي إلى انتشار الفساد الإداري داخل مختلف مكونات الجماعات الإقليمية مما يؤدي إلى سوء استعمال الصلاحيات التقديرية الممنوحة للإداريين.
- ✓ التعيين لا يتم حسب الكفاءة والقدرات وانما حسب الطائفية والحزبية والعشائرية والعقائدية. (عبد اللطيف، 2002، الصفحة 58).

3. المبحث الثاني: دور الجماعات الإقليمية في دعم توسيع وتطوير الاستثمار المحلي

وهي مرحلة ذات أهمية لأنها تجمع في مضمونها عدة عوامل مما سبق ذكره من خلال ما تقدم بيانه في هذه الورقة البحثية، فهي تعد نوعا من التدعيم والتشجيع وعاملا قويا لاستقرار واستمرار الاستثمارات على الإقليم، كما أنها آلية جد مهمة لجذب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال إليه، لذلك فإن هذه العملية التي تهدف إلى توسيع الاستثمار وتطويره تعد كتتويج لدور الجماعات الإقليمية ونجاحها في أداء مهامها الموكلة إليها في تدعيم الاستثمارات المحلية لتنمية اقتصادها المحلي والوطني على حد السواء.

1.3 المطلب الأول: أهمية توسيع وتطوير الاستثمارات المحمية:

يغلب على مجال التوسع في الاستثمارات منطق الربح والخسارة، وهو الأساس في إنجاح أو إفشال أي نشاط اقتصادي بشكل عام، فلا يمكن لأي استثمار أن يتطور أو يتوسع وليس له فائدة مادية من ذلك التوسع أو على الأقل لا يؤدي الى خسارة قائمة أو محتملة، ولعل أحد أهم أسباب انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي أنه لم يراع هذا المبدأ، فأدى إلى تبني سياسات لإشباع حاجات المواطنين أولا وبأي ثمن.

والمهم في هذا الصدد هو كيفية أن ينعكس تطوير وتوسيع الاستثمارات المحلية على الجماعات الإقليمية، حيث تتركز هذه الأهمية في: (مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمارات الإقليمية ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، 2009)

- ✓ امتصاص المزيد من العمال بشكل يؤدي الى القضاء على البطالة وأيضا تأهيلهم من طرف المستثمرين مما يجعلهم من ذوي الكفاءة والخبرة، وهو ما ينعكس على قدرات الجماعات الإقليمية.
- ✓ زيادة الموارد المالية للجماعات الإقليمية كما ونوعا.
- ✓ يعتبر الاستثمار عاملا لجذب المزيد من رؤوس الأموال داخل الإقليم.
- ✓ جذب الخبرات إلى الاستثمارات قصد تطويرها، مما ينعكس على المستثمر وكذلك على المجتمع المحلي الذي سيكتسب بالضرورة تلك الخبرة عن طريق التعرف والاحتكاك بها عن قرب.
- ✓ التوسع والتطوير يشجع على تبني الأفكار والابتكارات والاكتشافات العلمية داخل المجتمع المحلي بدعم من المستثمرين.
- ✓ علامة نجاح ودافع معنوي للإدارة والمستثمرين على حد السواء.

2.3 المطلب الثاني: وسائل الجماعات الإقليمية لتطوير الاستثمارات المحلية:

ولعل من بين أهم هذه الوسائل والتي يمكن للجماعات الإقليمية أن تلعب دورا مهاما فيها نذكر: (يرقي، 2010، ص 53).

- ✓ إقامة شبكة تبادل للمعلومات مع الهيئات والمنظمات المكلفة بالمعلومة الاقتصادية والصناعية.
- ✓ الاستفادة من التعاون واتفاقات التوأمة والاستعانة بالخبرات، وهذا يدخل ضمن المهام المناطة بالجماعات الإقليمية القيام بها، كما ورد في نص قانون البلدية 11-10 طبقا للمادة 132 منه بأنه يمكن للبلدية أن تلجأ إلى خدمات خبراء ومستشارين عن طريق التعاقد من أجل إنجاز مهام ظرفية وفق الشروط المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما، ومنه وبناءا عليه يجب أن تكون للبلديةا أفق في هذا المضمار، بأن تكون مؤهلة لإبرام اتفاقيات تعاون مع بلديات تابعة لدول أجنبية لاستفادة من تجاربها خاصة في مجال تطوير الاستثمارات المحلية من أجل الحفاظ على مناخ استثماري متطور وجذاب، وأيضا يمكنها اللجوء إلى توظيف الخبراء من

أجل تولي مهام تطوير قطاع الاستثمار المحلي، وهو ما نص عليه أيضا قانون الولاية 12-07 بموجب المادة 131 منه بأنه يمكن الولاية اللجوء إلى توظيف خبراء ومختصين عن طريق التعاقد.

- ✓ من بين أثار العولمة الاقتصادية والثورة التكنولوجية ظهور مفهوم الاستثمار بالنظم الإلكترونية، وهو نتاج ربط الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لذلك فإن مواكبة التغيرات الاقتصادية يعد ضرورة ملحة ويجب أن يكون متوافق مع ما هو قائم في الواقع وليس صوريا. (النجار، 2004، الصفحة 10).

فهناك عدة أدوار يمكن أن تلعبها الجماعات الإقليمية من بينها ربط تعاون وثيق مع الهيئات العمومية المختصة في مجال تطوير قطاعات معينة، مثلا المديرية الولائية للصناعة وترقية الاستثمارات، والتي تعد أحد مهامها، كما نصت المادة 06 من المرسوم 09-86 المؤرخ في 2009/02/17 ، المتضمن إنشاء المديريات الولائية للصناعة وترقية الاستثمارات وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 12 ، الصادرة بتاريخ 2009/02/22، بأنه في ميدان ترقية الاستثمار فإن مديرية الصناعة وترقية الاستثمارات تساهم في ترقية وتنمية الجاذبية الاقتصادية للولاية وطبقا للمادة 07 من نفس المرسوم فإنه في ميدان التنافسية الصناعية والابتكار فإن مديرية الصناعة وترقية الاستثمارات:

- ✓ تعمم وتساعد وتتابع تطبيق برامج التأهيل وتقيّم إنجازها.
- ✓ تساهم في تنفيذ العمليات والسياسات المرتبطة بترقية الاختراع.
- ✓ تساهم في تدعيم خدمات الدعم للصناعة.
- ✓ تساهم في تنفيذ العمليات التي تهدف إلى تطوير قدرات مرتبطة التكوين بالمؤهلات.

3.3 المطلب الثالث: كيفية تدعيم توسع الاستثمار المحلي:

طبقا للمادة 83 من قانون الولاية 12-07 يطور المجلس الشعبي الولائي أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية، ويعمل على ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار، وعليه نستخلص أن هناك العديد من الآليات التي يمكن للجماعات الإقليمية أن تدعم بها توسع الاستثمار المحلي أهمها: (مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمارات الإقليمية ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، 2009، الصفحة 08) .

- ✓ التركيز على دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كونها بحاجة لذلك الدعم وبحاجة إلى زيادة التوسع في إنتاجها وزيادة قدرتها، وهذا النوع من الاستثمارات له أهمية بالغة في التنمية المحلية.
- ✓ الشراكة وهي نمط من العلاقات الخاصة والمميزة والقائمة بين المؤسسات، والمبنية على التعاون الذي يتعدى العلاقات التاريخية والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين، ولقد نص المشرع كما سبق بيانه من خلال هذه الورقة البحثية عن إمكانية شراكة بين بلديتين أو أكثر، وأوضحت المادة 216 من القانون رقم 11-10 عن كيفية إجرائها حيث تنجز الأعمال المسجلة في إطار التعاون المشترك بين البلديات بموجب اتفاقية أو عقود يصادق عليها عن طريق المداولات، غير أن السؤال المطروح في هذا الصدد يدور حول الشراكة بين الجماعات الإقليمية شراكة اقتصادية فعلية في مؤسسات أو مشاريع معينة، و إن لم ينص المشرع عن تلك الشراكة صراحة في القانونين 11-10 و 12-07 السابقي الذكر، فهناك نصوص أخرى دعت إلى تلك الشراكة في مجالات لها علاقة بالتنمية المحلية مثل ما جاء به القانون رقم 01-20 المتعمق بتهيئة الإقليم وتنميته، والذي نص صراحة على الشراكة من خلال المادة 59 منه حيث يمكن أن يترتب على تنفيذ المخططات والمخططات التوجيهية وخطط التهيئة لاسيما في المناطق الواجب ترقيتها إبرام عقود تنمية تشترك فيها الدولة و/ أو الجماعات الإقليمية والمتعاملين والشركاء الاقتصاديين وعرفت نفس المادة في فقرتها

الموالية عقد التنمية بأنه اتفاقية تشترك فيها الدولة ومجموعة أو عدة مجموعات إقليمية ومتعامل أو عدة متعاملين أو شريك أو شركاء اقتصاديين للقيام بأعمال وبرامج تحدد انطلاقا من المخططات التوجيهية وخطط التهيئة لمدة معينة.

- ✓ وفقا لما جاء به قانون الولاية فإنه ينشأ على مستوى كل ولاية بنك معلومات يجمع كل الدراسات و المعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعمقة ، فغياب أو ضعف نظام المعلومات يجعل المستثمر غير قادر على المنافسة والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية المحمية، بالإضافة إلى أن انعدام أو صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية ينعكس سلبا على تجسيد واستغلال فرص الاستثمار، لذلك فإن إيصال المعلومة الاقتصادية من شانه أن يسمح للمستثمرين بتوسيع استثماراتهم وفق تلك المعلومات مثل: معلومات بمنح امتيازات، فتح مناطق صناعية جديدة، وجود استثمار مشابه في طريق الانجاز، صدور تعليمات قانونية ... إلخ.
- ✓ تيسير إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة يساعدها على التوسع، بالإضافة إلى الحرص على استغلال الرخص المعطاة للجماعات الإقليمية في منح العقار، خاصة المشمول بامتيازات.
- ✓ إتباع استراتيجية تبني قطاع معين من الاستثمارات كواجهة للنشاط الاقتصادي، دون إهمال الأنواع الأخرى، حيث يساعد هذا العامل على زيادة فرص توسع الاستثمارات القائمة، وذلك يكون مبنيا على رؤية استراتيجية، مثال: ولاية برج بوعريريج أصبحت عاصمة للصناعة الإلكترونية مما أدى الى توسع كبير في هذا المجال وأصبحت جاذبية الاستثمارات قائمة قصد المشاركة أو التوسع، ويبرز هنا دور كبير للجماعات الإقليمية وخاصة الوالي.
- ✓ تأهيل وترقية العمل الإداري بكل مكوناته، أي تأهيل كل الإدارات من أجل أن تعمل على تطوير فكرة تنمية الاستثمار الخاص، لتحقيق الأهداف المحلية والوطنية المسطرة في هذا المجال، وأن لا تعمل الإدارة بطرقها البيروقراطية لعرقلة أهداف التوسع وزيادة القدرة الإنتاجية للاستثمار.
- ✓ العلاقات العامة هي استعمال ما يسمح به القانون من قبل الجماعات الإقليمية قصد الأخذ بيد المستثمرين المحليين نحو أفق أكبر و أوسع، وذلك عن طريق الترويج لاستثماراتهم والتوسط لهم لدى مراكز القرار أو لدى مؤسسات كبرى وطنية أو دولية قصد التعاون معها، والاستعانة بخبراتها، وبالتالي التوسع في نشاطها، ووفقا لقانون الولاية لاسيما المادة 82 منه فإن المجلس الولائي يساهم في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية باتخاذ كل التدابير الضرورية.
- ✓ تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية عن طريق استغلال الندوات والتوعية بوسائل الإعلام الجواري، وبالتالي استغلال مدخرات المواطنين الآخرين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة ومن بينها المشاركة في مشروعات قائمة وتوسعتها، بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك من ناحية أخرى.
- ✓ الاستفادة من الحافظة العقارية المتكونة من الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة وغير المستقلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية والأصول المتوفرة على مستوى المناطق الصناعية والموجهة للاستثمار، والتي يعتبر الوالي أحد أعضاء اللجنة التي تكونها قصد توجيهها إلى القطاع الاقتصادي لتوسعته وذلك بما يسمح به القانون.

4. خاتمة:

ختاما لما سبق بيانه من خلال ما تقدم في هذه الورقة البحثية يمكن القول بأن للجامعات الإقليمية الكثير من الآليات التي تسمح لها بأن تكون فاعلا حقيقيا في التنمية الاقتصادية ، ولن يكون هذا الدعم ناجحا وذو فعالية إن لم تستغل الجماعات الإقليمية كل منفذ يمنحها صلاحيات تستغلها في دعم الاستثمارات المحلية المقامة على إقليمها بكل أنواعها وفقا لما يخدم مصالحها ويساعدها

على تحقيق التنمية المستدامة، كون أن الجماعات الإقليمية تتميز عن غيرها من الهيئات العمومية الأخرى بأنها تدير المجتمع المحلي بالمساهمة مع الدولة وتحت وصايتها في نظام لامركزي، وهي وحدة قاعدية للدولة، فبمجموع تلك الوحدات تتشكل الدولة، فإن كانت هذه الوحدات قوية فهي كذلك، وان كانت دون ذلك فإن الدولة ستكون بالضرورة عاجزة عن أداء مهامها، بداية من التنمية الاقتصادية مرورا بالتنمية الاجتماعية وصولا إلى الدور الأمني والدفاعي والمكانة الدولية للدولة.

ومنه نصل إلى جملة من **النتائج** نوجزها في مايلي:

① مكانة الجماعات المحلية في ترقية وتعزيز ومرافقة الاستثمار على مستوى النص موجودة.

② دور الجماعات المحلية لم يعد بقتصر على آداء الخدامات ذلت الطابع الإداري، بل توسع ليشمل المجالات الإقتصادية.

③ الانعاش الإقتصادي يفرض وجوب توافر جملة من الشروط، أبرزها توظيف الخصوصية الإقتصادية للإقليم المحلي.

④ مكن المشرع الجزائري الجماعات الإقليمية من أسس وآليات كفيلة بتشجيع وترقية الإستثمار، وهو ما أكده من خلال القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، والقانون 12-07 المتعلق بالولاية.

⑤ يعتبر القانون 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار الإطار العام لسياسة الدولة في ترقية الإستثمار الذي منح دورا للجماعات المحلية، من خلال انشائه لهيئات وطنية ومحلية متخصصة بهذا الشأن.

وفي الختام نورد جملة من **المقترحات** التي من شأنها تحسين وترقية الاستثمار على مستوى الجماعات المحلية نوجزها في ما يلي:

❶ توعية المواطنين والمنتخبين المحللين بأهمية الإستثمار وما يحققه للشأن المحلي.

❷ العمل والحث على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية على المستوى المحلي.

❸ منح صلاحيات جديدة للولاة في مجال تسيير الإستثمارات وتسهيل منح العقار الصناعي.

❹ العمل على تدعيم الجماعات المحلية بهياكل إدارية وتقنيات متخصصة بهدف تعزيز متابعة المستثمرين ومرافقتهم.

❺ العمل والحث على تشجيع الشراكة فيما يتعلق بدور الإعلام والاستعانة بمختلف التكنولوجيات في مجال الإعلام والإتصال، وذلك لما للمعلومة من أهمية بالغة في مجال الإستثمار.

❻ العمل على تحسين مناخ الإستثمار بصفة عامة.

5. قائمة المراجع:

- الزين منصوري. (2006). آليات تشجيع وترقية الإستثمار كآداة لتمويل التنمية الإقتصادية (أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية). الجزائر، جامعة الجزائر: كلية التسيير والإقتصاد.
- رشيد أحمد عبد اللطيف. (2002). أساليب التخطيط لمتنمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- طارق أحمد سيد. (2004). الإعلام المحلي وقضايا المجتمع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر.
- عثمان عزيزي. (2008). دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة-دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلة (رسالة ماجستير). جامعة قسنطينة، الجزائر: كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية.
- فريدة النجار. (2004). الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- فريدة مزياني. (2009). دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمارات الإقليمية ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية. الملتقى الدولي الخامس، المنعقد يومي 03 / 04 ماي 2009، جامعة محمد خيضر، بسكرة. بسكرة: جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- فريدة مزياني. (بلا تاريخ). دور الجماعات المحلية في مجال الإستثمار. مجلة الاجتهاد القضائي .
- كريم يرقي. (2010). دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحمية-دراسة حالة ولاية المدية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) . المدية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية.
- نوار سفير. (02 جانفي, 2022). دور وسائل الاعلام في تحقيق الانتخابات الديمقراطية. مجلة البحوث والدراسات الانسانية .